تزايد النفقات العامة و تأثيرها على الدخل القومي

أ. حسن الهادي الشيباني

كلية الاقتصاد صرمان- جامعة صبراتة

المقدمة:

تعد ظاهرة تزايد النفقات العامة، إحدى السمات المميزة للمالية العامة في هذا العصر من أجل توفير خدمات المجتمع والحد من الاحتكارات لغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فالتوسع في النفقات العامة بمختلف أنواعها تنتج آثاراً اقتصاديةً، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة في مختلف الميادين وبذلك تهدف إلى إشباع الحاجات العامة، بالإضافة إلى التأثير في مختلف المتغيرات الاقتصادية، وهي الدخل القومي ومكوناته وبالتالي في التوازن الاقتصادي العام، وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لقانون "فاجنر" لطابعه غير العام الذي يصعب تطبيقه في جميع المجتمعات النامية والمتقدمة في مختلف مراحل نموها وتطورها، إلا أنه أعطى دليلاً على أن النفقات العامة لا سبيل إلى تخفيضها، لأن معنى تخفيضها مخالف لطبيعة الأشياء والسير عكس التطور.

يهدف البحث إلى معرفة أسباب تزايد الإنفاق العام وتأثيره على الاقتصاد الوطني، وبالتالي يرى الباحث إن أساس المشكلة تكمن في عدم وجود أدوات سليمة لدراسة الإنفاق العام، الذي يستند إلى قواعد وظروف مغايرة لقواعد الإنفاق الخاص وفي مقدمتها اختلاف طبيعة النشاط الفردي التعاقدي، حيث لم تحقق نظرية القيمة والتحليل المنفعي والحدي في مجال النشاط الحكومي العام، وكذلك إلى النظر في كيفية قياس عبء النفقات العامة على الدخل القومي، هذا إلى بيان الأسباب المفسرة للتزايد.

وبالتالي توصل الباحث إلى مجموعة من الحقائق منها، التركيز على ضرورة الاعتماد على النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي ومكوناته في المجتمع عند وضع السياسات الاقتصادية، وكذلك ركز على تفعيل النظم الرقابية في الدولة لقياس معدلات النمو والإنتاج، كذلك الابتعاد عن النفقات غير المنتجة لأنها مضرة بالاقتصاد الوطني،

وركز على العدالة الاجتماعية في التوزيع للمساواة بين شرائح المجتمع والحد من الاحتكارات لتحقيق الاستقرار.

وبذلك لم تعد نظرية النفقات العامة المحور الوحيد لنظرية الإيرادات العامة، ولا بالإصرار على مبدأ توازن الميزانية كهدف في حد ذاته.

وتتحدد مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- هل هناك أسباب مفسرة لتزايد الإنفاق العام؟
- ما مدى تأثير هذه الزيادة على الدخل القومي؟
- هل تختلف الدول في كيفية قياس عبء النفقات العامة على الدخل القومي؟
- هل هناك معلومات وبيانات كافية تفسر لنا أسباب التزايد؟

منهجية البحث: تتبع الدراسة أسلوب المنهج الوصفي التحليلي المدعم بالبيانات المتحصل عليها من التقارير والكتب والدوريات والأوراق العلمية ذات الصلة بموضوع البحث للتعرف على الجوانب النظرية والعلمية لتحقيق هدف الدراسة.

إن تحقيق هدف الدراسة الذي يبحث في معرفة تحليل البيانات لظاهرة تزايد النفقات العامة إذا ما كانت هذه النفقات منتجة أم لا ،التي تؤدي إلى زيادة حجم الخدمات العامة للفرد بشكل مباشر وغير المباشر من خلال تحليل بعض البيانات والجداول، خاصة الاقتصاد الليبي.

أهمية البحث: يهدف البحث إلى تسليط الضوء على فكرة الأسباب المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة وبالتحديد على الاقتصاد الليبي وكذلك معرفة الضوابط التي تحد من التوسع في الإنفاق العام، أيضا معرفة الآثار الاقتصادية سواء كانت مباشرة أو غير المباشرة وتأثيرها على الاقتصاد، وكذلك بيان المخاطر في عملية الإنفاق.

الفروض البحثية:

1 ــ ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وذلك من خلال زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة.

2 - تطور حجم النفقات العامة في كل الدول أو معظمها ترجع أساساً إلى اختلاف الوزن النسبي لكل دولة على حسب الظروف والأوضاع الاقتصادية والمالية.

3 – الزيادة الحقيقية للنفقات العامة هي زيادة المنافع الحقيقية وكذلك زيادة عبء التكاليف العامة.

ودراستنا لظاهرة تزايد النفقات العامة تتضمن الموضوعات التالية:

المقدمة: تحدث الباحث فيها عن المشكلة التي من اجلها وضعت الدراسة، وعن أهداف الدراسة والمنهجية وأهمية البحث، وعن الفروض الهامة عن الدراسة.

المبحث الأول: تناول المبحث الموضوعات التالية: تطور النفقات العامة، قانون فاجنر لتفسير تزايد النفقات العامة والانتقادات الموجهة إلية، أهم الأسباب لتزايد النفقات.

أ– المطلب الأول: ظاهرة تزايد النفقات العامة – قانون فاجنر لتفسير تزايد النفقات العامة – الانتقادات الموجهة إليه.

ب– المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة تنقسم إلي:

أولاً – الأسباب الظاهرية.

ثانياَ– الأسباب الحقيقية.

3– المبحث الثاني: يشمل هذا المبحث (حدود النفقة، الضوابط التي تحد من التوسع في الإنفاق، الآثار الاقتصادية على تزايد الإنفاق العام، مخاطر تزايد الإنفاق العام على الدول النامية.

أ– المطلب الأول: حدود النفقة العامة، الضوابط التي تحد من التوسع في النفقات العامة.

ب– المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة (المباشرة و غير المباشرة).

ج– المطلب الثالث: مخاطر تزايد النفقات العامة على الدول النامية.

4– التوصيات والنتائج.

5– الخاتمة.

المبحث الأول.

المطلب الأول– ظاهرة تزايد النفقات العامة: إن نظرة فاحصة في دراسة التاريخ المالي لمختلف الدول واستقراءه، توضح أن النفقات العامة تخضع إلى ظاهرة عامة هي ظاهرة ازدياد النفقات العامة، و تنوعها التي أصبحت إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الآجل الطويل أي في العصر الحديث، وقد انتشرت في كل الدول على السواء، باختلاف

مستويات تطورها الحضاري، وفلسفاتها الاقتصادية ولا يخل بهذه الظاهرة العامة إذا ما حدث من نقص أو تثبيت لسنة أو لعدد من السنين، بل تبقى الظاهرة عامة وهي الاتجاه المتزايد للنفقات العامة، وقد عجزت نظريات الرفاء الاقتصادي عن تقديم أدوات تحليل سليمة لدراسة الإنفاق العام الذي يستند إلى قواعد مغايرة لقواعد الإنفاق الخاص، منها اختلاف طبيعة النشاط الفردي التعاقدي، حيث لم تحقق أدوات نظرية القيمة ونظرية التحليل الحدي في مجال النشاط الحكومي ما قد تحققه من نجاح في مجال النشاط الخاص[1].

ولم تهتم نظريات النمو الاقتصادي في تفسير هذه الظاهرة، فقد أسقطت هذه النظريات الإنفاق العام من اعتبارها (أي اعتبرته متغيراً خارجياً لا يخضع للتفسير الاقتصادي أو جزءاً من الإنفاق الخاص الاستهلاكي)، وإذا كانت النظرية الاقتصادية التقليدية والنظرية الحديثة في النمو الاقتصادي لم توفق في الأساس السليم لدراسة الإنفاق العام وشرح ما يتعرض له من تغيرات، فإن الدراسات التاريخية الممكنة قد خطت خطوةً إيجابيةً في مجال البحث والتنقيب عن العوامل التي تؤثر في الإنفاق العام[2].

إن نظرة على البيانات الإحصائية الخاصة بتطور الإنفاق العام في العديد من الدول بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وكذلك بعد الحرب الباردة بين القطبين الشرقي والغربي، وبعد أحداث سبتمبر، والربيع العربي ظهرت بوضوح اتجاه النفقات العامة إلى التزايد باطراد بغض النظر عن درجة النمو الاقتصادي والفلسفة المذهبية السائدة فيها.

ولا شك أن البيانات الرقمية الموضحة لزيادة النفقات العامة بهذه الدول تقدم لنا صورة واضحة عن التزايد الكمي للنفقات العامة كقاعدة عامة، وأن تخللت بعض الاستثناءات التي لا تنال من صحة الاتجاه العام في هذا الصدد، غير أنه ينبغي أن نسجل هنا أن حجم الدخل القومي قد زاد هو الآخر في مختلف الدول، إلا أن الزيادة في الإنفاق العام جاوزت بكثير نسبة الزيادة في الدخل القومي.

قانون فاجنر... لتفسير تزايد النفقات العامة: إن الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة كانت عامة، وصيغت على هيأة قانون للتطور الاقتصادي والاجتماعي وعلى رأس هؤلاء العالم الألماني(اودلف فاجنر)، ففي عام 1892م درس (فاجنر) التاريخ الاقتصادي والمالي

في عدد من الدول للتعرف على العلاقة بين الدخل القومي ونمو النفقات، وأصدر قانونه عن تزايد النشاط الاقتصادي للدولة ونص القانون على:(إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة، وهذا يعمل على زيادة نفقات الدولة، بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي)[3].

ولكن يؤخذ على هذا القانون بعض الانتقادات أو الأمور التالية:

– إظهار العلاقة السببية بين زيادة النفقات العامة والعوامل الاقتصادية، فنجد أن النفقات العامة تتحدد وفق اعتبارات أكاديمية مثل طبيعة النظام السياسي، واعتبارات اقتصادية مثل الدخل القومي، وهناك العديد من العوامل الاقتصادية لا تقل أهمية عن غيرها من العوامل مثل العوامل السياسية والاجتماعية والعسكرية والسكانية والتقدم التقني، وأن الدخل القومي ليس سبباً مباشراً لزيادة النفقات فحسب، بل تكون النفقات العامة هي أحد الأسباب الهامة التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وما ينطبق على الدول النامية بصورة خاصة.

– يري فاجنر إن ظاهرة تطور النفقات العامة تأتي بشكل مطلق، ولا تبين نمو النفقات بمعدل نسبي الذي لا يقل أهمية عن زيادة الدخل القومي، وبالتالي أوضح الاقتصاديون من تحليلهم الإحصائي لمراحل النمو الاقتصادي، أي تزداد هذه المعدلات كلما ارتفع مستوي المعيشة، ثم تبدأ في الانخفاض عند مستوي معين أي تختلف عن معدلات الزيادة في النفقات بين الدول.

– يغفل قانون فاجنر عن توقيت الزيادة في النفقات العامة، فلقد أوضح كلاً من (بيكوك، وأيزمان) في دراستهم على أن الزيادة بصورة متقطعة غير مستمرة وأن معظم الزيادة المطلقة أو النسبية في النشاط الحكومي، قد تحققت بفعل الثورات والاضطرابات السياسية والاجتماعية، وبالتالي يصعب على الدولة تخفيض ذلك، ونستنتج أن الزيادة في النفقات لا تنشأ من تلقاء نفسها، وإنما تظهر لضرورات التطور.

من الظواهر المالية المعروفة أن حجم النفقات العامة في مختلف الدول يتجه إلى التزايد سنة بعد أخرى، ويكفي أن نلقي الضوء على الإحصائيات الخاصة بتطور الإنفاق العام في

ليبيا حتى نري بوضوح اتجاه النفقات العامة إلى التزايد باطراد بغض النظر عن درجة النمو مع اختلاف الطبيعة في النظم الاقتصادية.

ولتوضيح أكثر لابد من معرفة أسباب المزايد في الاقتصاد الليبي خلال فترتين، الفترة الأولي ممتدة من (1970– 2009) والفترة الثانية من (2013– 2016)، وكذلك إيجاد المفاضلة بين لفترتين.

الفترة الأولي: تمثلت هذه الفترة إي هيكل الإنفاق العام وتطوراته، بازدياد مستمر في الإنفاق العام، وكان ذلك بسبب الزيادة الكبيرة في إيرادات النفط الناجمة عن ارتفاع أسعاره خلال تلك الفترة، وأسفرت السياسة المالية التوسعية، التي اتبعتها الدولة خلال تلك الفترة، عن تنمية سريعة للبنية التحتية، والتوسع في تقديم الخدمات الاجتماعية، أي حدوث تنمية في شتى المجالات مما زاد الإنفاق العام من 362 مليون سنة 1970 إلى 5957 مليون سنة 1980 إلى الناتج المحلي الإجمالي ومن خلال هذا السياق نستنتج بان الزيادة في الإنفاق العام هي زيادة حقيقية (كمية ونوعية) ليس مرجعها إلى ازدياد عدد السكان بل إلى ازدياد النشاطات التي يقوم بها، والخدمات التي يقدمها القطاع العام، و استناداً إلى البيانات المدرجة في الجدول رقم (1) ،حيث استمرت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج القومي في الانخفاض للسنوات التي تليه على التوالي بسبب انخفاض الحاد لأسعار النفط وصادرته، وفي سنة 1990–1992 وصلت نسبة الزيادة في الإنفاق حوالي 28% كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار النفط حيث بلغت نسب الزيادة المئوية للناتج المحلي 1.7% ويرجع السبب في هذه القفزة إلى حجم الإنفاق العام إلى الرغبة في إشباع حاجات المواطنين الاستهلاكية والخدمية، ونتيجة إلى القيود المفروضة في قانون الرقابة على النقد، وهو السبب الرئيسي في الانخفاض المباشر في الإنفاق العام لتلك الفترة. وتجدر الإشارة هنا– رغم ما أكده قانون ظاهرة زيادة النفقات العامة بان الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي في التوسع إلا أن هذا لم يتحقق في عام 1993، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظاً بينما الإنفاق العام انخفاضاً واضحاً وبمعدل سلبي وحيد خلال الفترة.

ويعود هذا الانخفاض إلى إصدار قانون الرقابة على النقد في نفس السنة، وما شهده من عدم مرونة في التطبيق، بعد ذلك تحسن الإنفاق العام قليلاً في الارتفاع ليسجل أعلى نسبة له في عام 1995م كنتيجة مباشرة للرفع التدريجي في الشروط والإجراءات النسبية في قانون الرقابة على النقد، وبالتالي بلغ متوسط الانحراف السلبي وغير المستغل من الإنفاق العام من إجمالي الناتج حوالي 79.2% خلال سنوات الفترة، مما يؤدي إلى ظهور العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تضر بعجلة الاقتصاد الوطني وتعيق مسيرة النمو والتقدم.

ونستنتج بأن النصف الأول من عقد التسعينات شهد تراجعاً ملحوظاً في الإنفاق العام، لتوجه السياسة العامة نحو تخفيف آثار الركود الاقتصادي العالمي في الاقتصاد الوطني، عن طريق ترشيد حجم الإنفاق العام، والعمل على إعادة التوازن بين الإيرادات والنفقات وميزان المدفوعات، وذلك لأسباب سبق ذكرها، إلا أن النصف الثاني من هذا العقد شهد تزايداً واضحاً في حجم الإنفاق العام وذلك بسبب، أولاً:التحسين الذي طرأ على أسعار النفط، ثانياً: التوجهات الأخيرة للدولة نحو زيادة حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، وبالتالي استمرت الزيادة في الإنفاق حتى وصل معدل النمو السنوي حوالي (16.2%) خلال السنوات (2007–2009)، أما الإنفاق الاستهلاكي فهو يسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي ويساعد في تخفيض أسعار السلع الضرورية خاصة من خلال الدعم والإعانات الاقتصادية التي تمنح لبعض المشاريع لتخفيض تكاليف إنتاجها، ولتغطية العجز في ميزانياتها لاستمرار الإنتاج، ففي عام 2008م تناقصت نسبة مساهمة الإنفاق العام حوالي 26.92 وبالتالي أصبح معدل النمو السنوي المركب (2.4%) بدلاً ما كان (5.3) عام 2007م ولعل السبب راجع إلى توجهات الدولة نحو تشجيع القطاع الصناعي، وتخصيص الجزء الأكبر من الإنفاق نحو الاستثمار، وبالتالي شهد الاقتصاد الليبي في النصف الثاني من الألفية الثانية توسعاً استثمارياً ملحوظاً إذ تزايدت نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي النفقات العامة حوالي (73.08%)، اي بمعدل نمو وصل إلى (19.6) عام 2009م. الأمر الذي يؤكد توجهات السياسة الاقتصادية للدولة[3].

الفترة الثانية: تختلف هذه الفترة الممتدة من2013م إلى 2016م في هذه الدولة عن بقية السنوات أو العقود السابقة من ناحية التطور والنمو للأسف فهي أسوأ فترة يمر بها الاقتصاد الليبي رغم موارده المالية الضخمة، فأصبح الآن يعاني من عجز في تمويل مشروعاته الإنتاجية، كذلك عدم مواكبة الإيرادات العامة للنمو الحاصل في النفقات العامة أي ارتفاع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي النفقات العامة، إضافة إلى نقص في مصادر التمويل، وظل غياب سياسة ترشيد الإنفاق العام وضعف كفاءته، يسود على الإنفاق العام طابع الإسراف والتبذير، ونلاحظ أيضاَ في هذه الفترة تفشي حالات الفساد الحكومي مما يؤدي إلى ضياع الكثير من الأموال العامة (أي استنزاف المبالغ النقدية للإنفاق العام) وانخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع والمبالغ المنفقة أي زيادة في العرض الكلي، وحدوث الأزمات السياسية والاقتصادية نجم عنها تطبيق سياسات خاطئة عند معالجتها لتلك الأزمة، ومع سوء الأوضاع الأمنية والسياسية في ليبيا كان له الأثر المباشر على النشاط الاقتصادي، تزامن ذلك مع انخفاض أسعار النفط العالمية، وفي نفس الوقت انخفاض إنتاج النفط ومشتقاته بشكل رهيب.

عند المقارنة بين الفترتين يندهش الإنسان من حقيقة هذه الأرقام، وبالتالي يرى الباحث إن الفترة الأولى تتميز بالسياسة التحكمية والتدخل مما أخر مسيرة التنمية في الدولة، أما الفترة الثانية فتميزت بالفساد المالي الذي أدى إلى توقف السلطات في ليبيا وبشكل كبير على الإنفاق على مشروعات التنمية، حيث تجاوز الإنفاق التنموي حوالي 1.398 مليار دينار ليبي عام 2016م الأمر الذي يهدد مسيرة التنمية في ليبيا.

جدول (1)

%ΔGI/G	%ΔG	GI	%ΔG/G	Gc	%ΔG	G	yEARs
50.17	-----	3643.43	49.83	3619.30		.747262	1990
49.89	- 9.50	3297.22	50.11	3311.11	- 9.01	6608.33	1991
45.12	- 2.06	3229.17	54.88	3927.08	8.29	7156.25	1992
38.91	18.00	2647.70	61.09	4157.18	- 4.91	6804.88	1993
40.90	18.23	3130.44	59.10	4524.30	12.49	7654.73	1994
37.28	- 9.72	2826.29	62.72	4755.87	- 0.95	7582.16	1995
40.58	23.80	3498.95	59.42	5124.21	13.73	8623.16	1996
40.33	11.76	3910.48	59.67	5784.76	12.43	9695.24	1997
28.76	- 30.80	2705.93	71.24	6702.97	- 2.95	9408.90	1998
30.94	- 9.21	2456.375	69.06	5484.10	- 15.60	7940.85	1999

2000	8015.57	0.94	4814.05	60.06	3201.53	30.32	39.94
2001	8664.00	8.09	5533.23	63.86	3130.77	- 2.21	36.14
2002	9265.28	6.94	4596.40	94.61	4668.89	49.13	50.39
2003	6866.20	- 25.89	3577.70	52.11	3288.50	- 29.57	47.89
2004	14192.75	106.70	5535.42	39.00	8657.33	163.26	61.00
2005	1399.41	- 1.39	5430.82	38.80	8564.59	- 1.07	61.20
2006	12216.00	- 12.71	5173.71	42.35	7042.29	- 17.77	57.65
2007	16848.34	37.92	6486.63	38.50	10361.70	47.14	61.50
2008	18998.92	12.76	5114.04	26.92	13884.88	34.00	73.08
2009	23295.5	22.6	7947.7	34.12	15347.8	10.54	65.88

يوضح تطور الإنفاق العام و الناتج المحلي الإجمالي و عرض النقود و التضخم في الاقتصاد الليبي (1990-2009)

جدول (2)- يبين الإيرادات و المصروفات و العجز في ميزانية الدولة الليبية من الفترة (2013) إلي (2016)

البـــــــــــــنود	2013	2014	2015	2016
1 - إجمالي الإيرادات	54.763.6	21543.3	16.843.4	8.595.2
2- الإيرادات النفطية	51.775.7	19.976.6	10.597.7	6.665.5
3- الإيرادات غير النفطية	2.987.9	1.566.7	6.245.7	1.929.7
4- إجمالي المصروفات	65.283.5	43.814.2	43.178.9	28.788.4
5- المرتبات و النفقات التسييرية	42.598.5	26.892.0	29.196.1	21.315.8
6- الإنفاق التنموي	13.276.5	4.482.4	4.411.9	1.398.3
7- الدعـــــــــــم	9.408.5	12.439.8	9.570.9	5.723.8
إجمالي العجز في الميزانية	10.519.8	22.270.9	26.335.5	20.193.2

المصدر: النشرة الاقتصادية- مصرف ليبيا المركزي 2016

المطلب الثاني- أسباب تزايد النفقات العامة: تعتبر ظاهرة النفقات العامة، ظاهرة عامة تسود كل دول العالم، على اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية، ونلاحظ أن معدل الزيادة في النفقات العامة تكون أكبر من معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي، وهذا يعزى إلى التوسع في الإنفاق على الوظائف الأساسية للدولة والعناية بأدائها بصورة أفضل، ومن جهة أخرى حرص الدولة على القيام بوظائف جديدة وتقديم خدمات عامة إضافية لمواطنيها، ويكمن خلف هذه الزيادة أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية، وإن اختلفوا الكتاب في تقدير أهمية كل منها:

أولاَ- الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام: يقصد بالأسباب الظاهرية هي تلك الأسباب التي تؤدي لتضخم أرقام الإنفاق العام دون أن يقابلها زيادة في حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين أو تحسين في مستواها.

أهم هذه الأسباب:

1- انخفاض قيمة النقود.. نرى أن قيم العملات المختلفة في العالم تميل إلى الهبوط في الأمد الطويل وبصفة مستمرة، ونلاحظ إن القوة الشرائية لكل العملات قد انخفضت كثيراً بالقياس إلى ما كانت علية قبل ثلاثة عقود أو أربعة من الآن، ويظهر هبوط قيمة العملة المحلية بارتفاع مستوى الأسعار في الدولة، مما دفع بعض الاقتصاديين إلى القول بأن التضخم ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول(4).

وتجدر الإشارة هنا بأن التضخم هو زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي لسلع الاستهلاك، إي زيادة لا يستجيب لها العرض، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار أي انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، وليس المقصود به الارتفاع المؤقت للأسعار ناجم عن عجز طارئ في أحد المواد الأساسية في الاقتصاد أو ارتفاع الأسعار مرة واحدة ثم يستقر.

إذن التضخم هو الارتفاع العام والمستمر في الأسعار عبر الزمن، ويترتب على هذه الظاهرة انخفاض قيمة النقد، أي تدفع الدولة عدد من الوحدات النقدية مقابل الحصول على كمية السلع والخدمات أكبر مما كانت تدفعه في السابق، أي تدفع الدولة الوحدات النقدية للحصول على السلع والخدمات حيث كان من الممكن الحصول عليها بمقدار أقل في الفترة السابقة ومن ذلك نحصل على نتائج عامه:

1 - أن النفقات العامة تزداد ظاهرياَ في الدولة.

2- تغير النظم المالية و المحاسبية.

من المعروف إن النظم المالية والمحاسبية قد تطورت تطوراَ كبيراً منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث أحدثت هذه التطورات تغيرات ظاهرية في نفقات الدولة، فعلى سبيل المثال كانت الدول فيما مضى تلجأ إلى نظام السخرة لتنفيذ جزء كبير من الأعمال والأشغال العامة مثل.. حفر الآبار، بناء السدود لحفظ المياه، شق

الطرق...الخ ومن ثم كانت هذه الأشغال والأعمال لا تحمل الميزانية العامة أية أعباء مالية، أما الآن فقد ألغي هذا النظام من جميع دول العالم نظراً لمنافاته لحقوق وكرامة الإنسان.

إن التغيرات الفنية في قواعد المالية العامة عند إعداد الحسابات القومية للدولة قد تطورت إلى إحداث زيادة في حجم النفقات العامة هذه الزيادة هي زيادة ظاهرية وليست حقيقية كما يظن البعض، أي الانتقال من طريقة الميزانية الصافية إلى الميزانية الإجمالية هذا يعني أن يسمح لبعض الإدارات والهيئات و المؤسسات العامة أن تخصم نفقاتها من إيراداتها التي تقوم بتحصيلها وتوريد المبالغ الصافية في الميزانية العامة.

حالياً الطريقة المتبعة هي الطريقة الإجمالية التي يتم فيها تسجيل جميع الإيرادات والنفقات العامة، مما أدى إلي تضخم رقم النفقات العامة دون حدوث زيادة حقيقية في النفقات، من خلال هذه النافذة لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار عند إجراء عملية المقارنة بين النفقات العامة خلال فترات مختلفة تظهر هذه الزيادة بشكل ظاهري، أو قد تحدث هذه الزيادة بسبب احتساب نفقات القطاع العام ضمن النفقات العامة في فترة معينة، وأحياناً لا تحسب في فترة لاحقه، أو بسبب تكرار حساب بعض بنود الصرف وهو ناتج من تعدد وتداخل الميزانيات الفرعية، كما أن اختلاف الفن الإحصائي المتبع بين سنة و أخرى قد يؤدي إلى إيجاد زيادة ظاهرية في النفقات العامة.

3-اتساع إقليم الدولة: لا شك أن اتساع إقليم الدولة عن طريق ضم مناطق جديدة له من شأنه أن يؤدي إلى زيادة ظاهرية في مصروفاتها وبالتالي لا يؤدي هذا الانضمام إلى أية زيادة في حجم الخدمات بالنسبة لسكان الإقليم الأصلي، ففي وقتنا الحاضر ظهرت منظمات حقوق الإنسان التي تُحرمٌ ضم الأراضي بالقوة وإن بقيت فهي ضئيلة جداً، مثل حالات الوحدة الإرادية بين الشعوب كالوحدة المصرية السورية سنة 1958م، أو الوحدتين الألمانية و اليمنية سنة 1970م، وتعد هذه الزيادة ظاهرية رقمية لأنها لم تؤد إلى زيادة نصيب الفرد منها رغم ازدياد أرقامها واتجاه النفقة العامة إلى التزايد في هذه الحالة لا يكون راجعاً إلى التوسع في الخدمات العامة التي كانت تحققها الدولة من قبل، أو في تحسين مستوياتها من حيث الكيف، وإنما بسبب نطاق الحاجة إلى نفس أنواع الخدمات في

المساحات الجديدة التي أضيفت لإقليم الدولة، أو لمواجهة حاجات السكان المتزايدة مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام(6).

4- زيادة عدد السكان: تنشأ زيادة عدد السكان عن اتساع مساحة الدولة، والزيادة الطبيعية للسكان ناتجة من التكاثر وبناء العلاقات الاجتماعية ومن الطبيعي أن تؤثر الزيادة الحاصلة في السكان عن زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الأعباء الجديدة في قطاعات مختلفة من الخدمات العامة، ولا تعود الزيادة في النفقات العامة إلى الزيادة المطلقة في عدد السكان فقط، وإنما تتأثر بفعل تزايد التغيرات الهيكلية في السكان، مثلاَ... ارتفاع عدد الأطفال إلى إجمالي السكان، يتطلب توفير الخدمات الأساسية لمرحلة الطفولة، ثم المراحل التي تليه، وكذلك زيادة نفقات التعليم بشكل خاص لمواجهة الزيادة الحاصلة في عدد الأطفال، كما إن زيادة عدد المسنين والأرامل والشيوخ يؤدي إلي زيادة المعاشات الضمانية، و.....و غيرها، كل هذا يبرر الزيادة في النفقات العامة في مختلف المجالات.

خلاصة القول أن الزيادة في النفقات العامة الناتجة عن زيادة عدد السكان لا تعتبر ظاهرية عند دراسة النماذج الاقتصادية والرياضية والقياسية لقياس معدل النمو السكاني.

ثانياَ- الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام:

يقصد بالأسباب الحقيقية هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة الناتجة عن زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة، وأيضاَ عن زيادة الأفراد الذين يستفيدون من النفقات العامة.

إذا ظلت مساحة الدولة وعدد سكانها بدون تغير، أي أن هذه الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى زيادة كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد وإلى تحسين نوعية الخدمات، ونظراً لتزايد وتصاعد حجم النفقات العامة في الوقت الراهن في دولة كانت نامية أو متقدمة نتيجة زيادة الحاجات التي تشبعها هذه الإنفاقات، هناك أسباب حقيقية عديدة تكمن وراء هذه الزيادة بالنسبة للدولة يمكن إجمالها في الأسباب التالية:

1- **الأسباب الإدارية:** إنَّ زيادة عدد وظائف الدولة الناتجة عن ازدياد تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد في الوقت الحاضر أدى إلى اتساع جهازها الإداري (عمال، موظفين، خبراء، فنيين...الخ) مما أدي إلى ارتفاع في حجم المستلزمات السلعية

والخدمية اللازمة لتسهيل مهمة هذا الجهاز، ومما لا شك فيه إن هذا التوسع يؤدي إلى زيادة النفقات العامة سواء ما كان منها في شكل مرتبات أو أجور أو تعويضات أو مهايا، أو ما كان منها ثمناً لمشتريات الدولة، كما يلاحظ أيضاً إن الإسراف والمبالغة في عدد الموظفين، وفي ملحقات الوظائف العامة من (مبان و أثاث وسيارات وموارد أخري) وسوء تنظيم، كلها عوامل تساهم في زيادة النفقات العامة، وتؤدي إلى ضعف الإنتاجية وهي ظاهرة غير ملموسة في كثير من الدول النامية، ويري العالم باركنسون)[7] (أن حجم الخدمات الحكومية التي تقدمها الدولة تعتمد أساساً على كثافة عنصر العمل مما يزيد الحاجة إلى عدد أكبر من العاملين وزيادة حجم الأجور والرواتب وبالتالي زيادة النفقات العامة للدولة).

2- الأسباب الاقتصادية: إن التطور الذي لحق بالفكر الاقتصادي والذي تمثل في سقوط سياسة الحرية الاقتصادية، وتخلي الدولة عن حيادها التقليدي الذي تمسكت به بفعل الأزمات التي توالت على النظام الرأسمالي خلال القرنين (التاسع عشر والعشرون) أزمات اقتصادية، مما أدى إلي انتشار البطالة ونقص في التشغيل في ظل هذا النظام، حيث إن الدولة لا تتدخل في النشاط الاقتصادي بل تكتفي بتسيير المرافق العامة الرئيسية كالدفاع والأمن والعدالة، هذا الوضع لم يدم كثيراً حيث ظهرت سياسات التداخل خاصة في النشاط الاقتصادي بشكل موسع مما نتج عنه زيادة النفقات العامة بشكل كبير، كما برزت أهمية القطاع العام في الدول الساعية للتقدم في قيادة عملية الإنماء وإتباع سياسات جديدة بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي الذي عجز عنه نظام السوق.

بعد انتشار الفكر الكينزي الذي أثبت عجز النظام الرأسمالي عن تحقيق التوازن التلقائي دون تدخل الدولة، والتي تعتبر مسئولة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي مما نتج عنها ازدياد حجم النفقات العامة وتعددها سواء بتوزيع الإعانات أو القيام بالمزيد من الاستثمارات العامة، لغرض رفع مستوي الطلب الفعلي إلى مستوى التشغيل الكامل بقصد زيادة الدخل القومي مثل سياسة لقوة الشرائية التي اتبعتها حكومة ليون في فرنسا عام 1936م، وبالتالي زاد من حجم النفقات خلال سنوات الحرب العالمية الثانية والسنوات التي تليها نتيجة السياسة الاقتصادية المتبعة في الدول الرأسمالية. وتجدر الإشارة هنا أن

التطور الفني في مختلف المستويات يؤدي بطبيعة الحال إلى خلق السلع الاقتصادية، ومن ثم خلق أنماط استهلاكية جديدة ومتنوعة هذا سينعكس ذلك كله في زيادة النفقات العامة في الدول النامية منسوبة إلى الناتج القومي وأيضاَ إن ما تتحمله الدول المعاصرة في المجتمعات المتخلفة اقتصادياَ هي مسؤولية كبيرة في محاربة التخلف، والتعجيل بالتنمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة في كافة المستويات و تداخلها من جهة زيادة الدخل القومي من جهة أخري.

3- الأسباب الاجتماعية: تعتبر الأسباب الاجتماعية من العوامل المهمة التي أدت إلى زيادة النفقات العامة في الدولة، والتي بدورها أدت إلى تغير الهياكل الاجتماعية وإلى تركيبة المجتمع من حيث أنماط الاستهلاك والعادات والسلوك، أي انتقال الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة، وإحلال السياسة الاقتصادية القديمة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية الحديثة، ومن ثم أصبحت الدولة مسئولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي بالإضافة إلى التوازن الاقتصادي مما ساعد في عملية نمو الوعي الاجتماعي ليس ثمة شك في إن انتشار التعليم في عصرنا الحاضر قد أدى إلى زيادة وعي الإفراد بحقوقهم هذا ما دفعهم للمطالبة بتدخل الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي، والحد من الفُروق القائمة بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية، ولم يعد هدف الدولة هو تحقيق الزيادة في الإنتاج ورفع مستوى الدخل فحسب، بل إلى تحسين توزيع الدخل وإقامة العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات لجميع شرائح المجتمع في شتى الميادين المختلفة من تعليم وصحة وثقافة وإسكان...الخ، ومن ناحية أخرى إذا توسعت الدولة في إعطاء الإعانات النقدية (نفقات تحويلية) لمواجهة حالات المرض والعجز والشيخوخة والبطالة مساعدة اليتامى والأرامل، وقد ترتب على القيام بهذه الواجبات الاجتماعية زيادة النفقات العامة بشكل ملحوظ، ومن زاوية أخري نرى أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام نتيجة توسع الدولة في خدماتها وعادة ما تكون نسبة الزيادة في عدد السكان أعلى في الطبقات الفقيرة، وبالتالي يتطلب من الدولة تنمية خدماتها بصورة أوسع مما يؤدي إلى تزايد كبير في الإنفاق العام، يتضح هذا إلى إن النفقات الاجتماعية وزيادتها لا تتوقف على الزيادة

الكمية في السكان فحسب بل تتوقف على التركيبة السكانية، فاحتياجات الأطفال مثلاً تختلف عن احتياجات الشباب والشيوخ كما تختلف احتياجات أهل المدن عن أهل الريف.

بعبارة أخري يرتبط توزيع النفقات الاجتماعية على قنواتها المختلفة على حسب التوزيع العمري والنوعي والجغرافي لهؤلاء السكان.

4- الأسباب المالية: ترتبط هذه الأسباب بتطور الفلسفة الاقتصادية، أي بتطور العولمة الاقتصادية مع اتساع و تغير دور الدولة، فقد أدى تطور مفهوم النفقة العامة من الدور التقليدي إلى الدور المحايد ثم إلى الدور الحديث للنفقة إلى ازدياد حجم النفقات العامة فيرى الفكر التقليدي أنه لابد من تحديد نطاق النشاط الحكومي والحد من النفقات العامة، عكس ما يراه المفهوم الحديث من الاعتراف بأهمية قيام الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في أوقات الأزمات والكوارث وبالتالي ضرورة زيادة نفقاتها لتعويض النقص في الطلب الفعلي والمحافظة على الدخل القومي.

في العصر الحديث (الدولة العصرية) اتجهت إلى التوسع في حجم الإنفاق العام، مما ساعدها في الحصول على الإيرادات لتغطية حجم التوسع، وبسبب تقدم الأساليب الفنية لإصدار القروض العامة في هذا الوقت تضاءلت الصعوبات التي كانت سداً منيعاً ضد تطور الدولة، فلم تعد القروض العامة مصدراً استثنائياً للإيرادات العامة لا تلجا إليه الدولة إلا في الظروف غير العادية، بل أصبح للدولة الحق في الالتجاء إلى مثل هذا المصدر للحصول على إيرادات تكفي لتغطية نفقاتها العامة لمجابهة الحاجات العامة المتزايدة في ظل تطور الدولة، وأمام ضغط الحاجة إلى مثل هذه القروض.

ونتيجة لسوء تقدير النفقات الواجب تغطيتها تحصل الدولة على مبالغ أكثر مما يتطلبه إنفاقها هذا يؤدي إلى ظهور فائض في الإيرادات العامة[8]. وقد يكون هذا الفائض في الظروف غير العادية أداة ضرورية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي كما في حالة التضخم، حيث تستخدم الدولة السياسات الاقتصادية إلى امتصاص القوة الشرائية الفائضة لتحد من ارتفاع الأسعار، ولتتولي إنفاق هذا الفائض في أوقات الكساد لتساعد على الانتعاش، أما إذا كانت الظروف عادية فهذا قد يعزي القائمين على التبذير وإيجاد أبواب جديدة في الإنفاق، ومن الطبيعي أن تؤدي سهولة الاقتراض العام وتوسع الدولة في

اللجوء إلية إلى زيادة كبيرة في حجم النفقات العامة، وفي جميع الأحوال يجب الحذر من التوسع في الإنفاق حتى لا يكون وسيلة لضياع الأموال العامة.

5- الأسباب السياسية و العسكرية: تعتبر العوامل السياسية والعسكرية من أهم الأسباب التي تؤثر في حجم النفقات العامة وبالتالي إلى زيادته، وهذه العوامل قد تكون نتيجة لسياسة الدولة الداخلية أو لعلاقاتها مع دول العالم ومنظماته، ونلاحظ إن النفقات الحربية (نفقات الدفاع) من أهم بنود النفقات الحكومية التي تتزايد باستمرار، وقد درج بعض الاقتصاديين والماليين هذه الأسباب ضمن الأسباب السياسية وذلك راجع لأهمية هذه الأسباب إلى الدولة وحدها وهي الموكلة بتنفيذها حتى في ظل أفكار المدرسة التقليدية التي جعلت مهمة الدفاع والأمن من أول واجبات الدولة اتجاه المواطنين.

وتجب الإشارة هنا إلى أن النفقات الحربية، وأن كانت في أغلب الدول مرتبطة بعلاقات الدولة الخارجية مع الدول الأخرى، فد تكون سبب الحروب الأهلية داخل الدولة كما هو واقع في كثير من دول العالم مثل، لبنان.. تشاد.. سيرالانكا[9]. ...الخ، وتزداد هذه النفقات خلال فترة الحروب زيادة كبيرة و تشمل نسبة مرتفعة من الموازنة العامة والدخل القومي، غير أنها تعود إلى الانخفاض بعد انتهاء الحرب ولكنها لا تنخفض عادة إلى المستوي الذي كانت عليه قبل اندلاع الحرب، بل تظل مرتفعة عنه ولا يلغي هذا الانخفاض بعد الحرب قانون تزايد النفقات العامة، وذلك راجع لعدة أسباب:

– قيام الدولة بتعمير ما دمرته الحرب وتعويض منكوبي الحرب مما يتطلب القيام باستثمارات كبري.

– قيام الدولة بسداد قيمة القروض التي عقدتها لتمويل الحرب إضافة إلى الفوائد المترتبة على القرض.

ب– الأسباب السياسية:

أما فيما يتعلق بالأسباب السياسية هناك أسباب داخلية و خارجية نذكر منها:

أولاَ– الأسباب الداخلية للدولة:

1– انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية والأفكار الاشتراكية وتعمق الدولة اتجاه أفرادها، وخروجها من حالة العزلة في علاقاتها الخارجية إلى الانفتاح والتعاون الدولي، وهو ما

يعد انعكاساً لما طرأ على المفهوم السياسي المعاصر للدولة من تغيرات، أثرت طبيعة العلاقات التي تنشأ داخل الدولة من ناحية وبين المجتمعات من ناحية أخري.

2- تعدد الأحزاب السياسية أي محاولة الحكومات المنتخبة إرضاء الرأي العام حتى تستطيع أن تجدد فترات حكمها بالتالي هي ملزمة بالتوسع في النفقات العامة وتوسيع مجال الخدمات التي تقدمها لأفراد الشعب، يضاف إلى ذلك تقرير مبدأ مسؤولية الدولة عن نشاطها أمام القضاء، مما ينتج عنه تعويض المتضررين وهذا من الطبيعي أن يؤدي إلى زيادة النفقات.

3- مدى انتشار القيم الأخلاقية بين رجال الحكم وموظفي الحكومة في الدولة حيث تزداد النفقات العامة بصورة ملموسة في الدول التي تنتشر فيها الرشوة واستغلال النفوذ للحصول على الأموال، والتزوير دون أن يعود على المجتمع بالفائدة.

ثانيا الأسباب الخارجية:

1- زيادة نفقات التمثيل الخارجي أي علاقة الدولة بدول العالم التي يزيد عددها عن 160 دولة، فإن نفقات إقامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والملاحق العسكرية بينها أصبحت كبيرة، وكذلك اشتراك هذه الدول في المنظمات الدولية والإقليمية الخاصة والعامة زاد من حجم النفقات العامة ومقدارها في العالم.

2- متطلبات التعاون الدولي: تقتضي الحياة الدولية في العصر الحديث إلى ضرورة التعاون والتبادل الاقتصادي والتجاري كحد ادني من التعاون، وبالتالي فإن الدول ملزمة بتقديم المساعدات والقروض المختلفة في أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية كل هذا يؤدي إلى زيادة النفقات العامة[10].

المبحث الثاني

المطلب الأول- حدود النفقات العامة: تتزايد النفقات العامة في الوقت الحاضر بشكل تصاعدي، ونظراً لزيادة الحاجات التي تشبعها هذه الإنفاقات وبالتالي يتساءل الكثير من عامة الناس.. لماذا تزداد النفقات العامة سواء كانت في بلد نامي أو متقدم، فقير أو غني، مصنع أو غير مصنع؟ .. هل يوجد حد يجب أن تقف عنده هذه النفقات لا تتعداه حتى لا يؤدي تجاوز هذا الحد إلى الإضرار بالمصلحة العامة أم لا ؟

يري الباحث: إن كيفية توزيع النفقات العامة على جميع القطاعات الخدمية المنتجة أهم من وضع حد لازديادها، وبالتالي لا بأس أن تزداد هذه النفقات العامة المنتجة التى تعود على الفرد والمجتمع بالنفع إلى أقصي حد ممكن، وأن تنخفض النفقات غير المنتجة إلى أدنى حد[11]، فالمهم أن يكون تأثير كل نفقة على الاقتصاد الوطني أفضل من أن يكون هذا التأثير على حجم ومقدار هذه النفقة، وعلى كل حال هذا يتوقف على طبيعة المستفيدين منها، وعلى طبيعة الوضع الاقتصادي في البلد.

فلكل نفقة آثارها المباشرة وغير المباشرة في الاقتصاد ككل، فالآثار المباشرة قد تكون نتيجة لزيادة الطلب المباشر على السلع والخدمات، سواء من قبل الأفراد أو من قبل الدولة، أي يلعب الإنفاق الحكومي دوراً محورياً في تقرير أنماط الاستهلاك والاستثمار والأرباح في الاقتصاد، حيث تعتبر الحكومة أكبر كيان اقتصادي في الدولة.

ومثال عن ذلك: أعطت الحكومة في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية وسنوات الحرب الباردة التي تلتها دفعة قوية للصناعات الالكترونية الوليدة في الولايات المتحدة، فتطوير مختبرات شركة بيل للترانزستور مثلاً زاد الطلب على معدات الاتصال بشكل، أي زادت نفقات الحكومة، فيقول أحد العلماء إن دور الحكومة أبعد من ذلك بكثير[12].

أما الآثار غير المباشرة فقد تكون نتيجة زيادات متتالية في حالة الطلب كنتيجة لزيادة في الإنتاج، أي من خلال دورة الدخل الاستهلاكي المولد وهذه الزيادات تختلف باختلاف المستفيدين من هذا الإنفاق، فإذا أصاب الإنفاق طبقة لمحدودي الدخل، فهذا يعني ارتفاع قيمة المضاعف لأنها تتمتع بميل حدي مرتفع الاستهلاك، أما إذا كانت الطبقة غنية فهذا يعني انخفاض قيمة المضاعف، وفي حالة الطبقتين معاً يكون تأثير المضاعف وسط بين الاثنين، ومن جهة أخري إذا تغير النمط الاستهلاكي أي تغيير الطلب على السلع المحلية بدلاً من السلع المستوردة يقع تأثيره الإيجابي لصالح الإنتاج المحلي أما لو حصل العكس فإن آثارها ستكون سلبية ومضرة في الاقتصاد ككل، وإذا كان الاقتصاد في حالة تضخم في دولة ما (عرض غير مرن)، وصرفت النفقة فإن آثارها ستنعكس في ارتفاع الأسعار وتزداد حدته إذا كان المستفيد من الإنفاق هم طبقة محدودي الدخل، لأن كل زيادة في

دخل تلك الطبقة بطبيعة الحال تؤدي إلى زيادة طلبهم، وذلك بسبب عدم مرونة العرض، وعلى العكس من ذلك فإذا صرفت النفقة في وقت كان الاقتصاد في حالة ركود هذا يتطلب أن تكون ميزانية الدولة في مثل هذه الحالات في حالة عجز أي تكون الواردات أكبر من النفقات، ولهدف تحريك النشاط الاقتصادي والتغلب على حالة الركود السائدة، من هنا تبين للباحث أنه لابد من وضع حد أقصي للنفقات العامة وهو قرار سياسي أكثر ما هو اقتصادي، فالدولة لا تتصرف وفقاً لمعايير اقتصادية ومالية فقط بل تحكمها اعتبارات سياسية واجتماعية وإنسانية.

مازال السؤال قائم: ما هي الحدود المثلى لعملية تزايد الإنفاق العام؟. لكي نجيب لابد لنا من معرفة أن الإنفاق العام يميل إلى الزيادة في المدى الطويل.ولكن هل هناك حد للإنفاق العام؟ في هذه الحالة حاول بعض الاقتصاديين من وضع حل لهذه العملية، ولكن يتطلب هذا قياس حجم النفقات العامة للدولة، أي دراسة الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي هو ما أنتجه الاقتصاد من سلع وخدمات محلياً إذا أضيفت عوامل الإنتاج في الخارج ويجب أن لا تتجاوز نسبة الإنفاق العام من 25% إلى 50% من نسبة الناتج القومي الإجمالي، وتجدر الإشارة بأن هذه النسبة نسبة تحكمية لا تستند إلى أساس نظري اقتصادي سليم، ولا تنتقل إلى الإنفاق العام على أنها إنفاق استهلاكي فحسب بل إلى الإنفاق الاستثماري أيضا. هذا المثال يبين تزايد النفقات الفدرالية عام 1995م يذهب معظمه إلى قطاع الدفاع وبرامج الاستحقاقات في الولايات المتحدة[13].

جدول رقم (3)

	الموازنة (بليون دولار)	بالمئة من المجموع
1 – الضمان الاجتماعي	227.2	22
2 – الدفاع الوطني – قدامى المحاربين و الشؤون الدولية	288.5	19
3 – الصحة و المساعدات الطبية و الرعاية الطبية	279.3	18
4 – ضمـــــــــان الدخـــــــل	221.4	15
5 – فوائد على الدين العام	212.8	14
6 – التعليم و التدريب و التشغيل	53.5	4
7 – المواصلات و التجارة والإسكان	32.9	2
8 – الطاقة و المصادر الطبيعية و البيئة	25.3	2
9 – العلوم و الفضاء و التكنولوجيا	16.9	1
10 – الحكومة العامة	13.8	1

11 – الزراعة	12.8	1
12 – متفرقات و مقبوضات معادلة	24.5----	1----
المجموع	1518.9	100

المصدر :– مكتب الإدارة و الموازنة – ميزانية حكومة الولايات المتحدة – السنة المالية 1995

من خلال البيانات المندرجة في جدول(3) نجد أن البند الأكبر النفقات الفدرالية يتمثل في الأمن القومي والشؤون الدولية، والذي يشتمل أساساً على تكلفة المعدات وتجنيد العاملين في القوات المسلحة أي يذهب حوالي ثلث الإنفاق الفدرالي للدفاع والفوائد أو لمرتبات تقاعد مستحقة من حروب سابقة، ويذهب أكثر من النصف إلى برامج الاستحقاق التي تتوسع بسرعة مثل ضمان الدخل، والضمان الاجتماعي، والصحة، لاحظ مدى صغر نفقات الحكومة وتشمل الوظائف التقليدية مثل عمليات الكونجرس، والجهاز القضائي والرئاسة، ومن المدهش أن نرى أن تكلفة هذه الوظائف تبدو ضئيلة جداً مقارنة بالوظائف الأخرى، وفي الحقيقة أن كامل النمو في الإنفاق الفدرالي في السنوات الأخيرة يمكن أن يعزى إلى برامج الاستحقاق التي نمت وتطورت فعلياً.

الآثار الاقتصادية على تزايد الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة: يلعب إنفاق الحكومة دوراً محورياً في تقرير أنماط الاستهلاك والاستثمار والأرباح في الاقتصاد، حيث تعتبر الحكومة أكبر كيان اقتصادي في البلاد بينها وبين كيان آخر، وفي خلال سنوات الحرب الباردة التي تلت الحرب العالمية الثانية أعطت الحكومة دفعة قوية للصناعات الالكترونية لتطوير بعض المختبرات، مثل مختبر بيل لصناعة الترانزستور الذي دخل في معدات الاتصال والرادارات، نلاحظ أنه ليس منح البحث والتطوير، هي التي دعمت عجلة الصناعات الالكترونية وحسب بل أصبح لها دور أبعد من ذلك في وجود سوق حكومي مضمون لتلك الصناعات، فجميع المنتجات التي صنعتها شركة (ويسترن إليكتريك) المتفرعة من شركة بيل، التي اشتراها الجيش خلال فترة ما بين (56---1964) وبالتالي استهلك منها البنتاجون حوالي 70% في صناعة خاصة هي برنامج صواريخ مينوتمان[14].

وقد أفادت صناعة الحاسوب والطائرات الأمريكية، من دعم الحكومة القوي ففي سنواتها الأولى حققت نجاحاً هائلاً، وبفضل الوزن الكبير لقدرة الحكومة على الإنفاق فمازال لها صوت قوي للغاية في أي اتجاه يتحرك فيه العلم أو التكنولوجيا فطيلة عقد

الثمانينات والتسعينيات واصلت الخزينة الفدرالية دعم أكثر من نصف تكلفة البحوث والتطوير، كما تضاعفت في السنوات الأخيرة خاصة لبحوث الرعاية الصحية، وبذلك ساعدت على تكاثر صناعة التكنولوجيا الحيوية الآخذة في الانتشار، وأيضاَ تزايد النفقات العامة لها تأثير مهم على قرارات الأفراد بالنسبة لاماكن إقامتهم، فمثلاً تشييد الطرق الذي يصل بين المدن والقرى قد زاد من انتشار العمران، ونمو ثقافة الضواحي وسهل السفر والانتقال، وهو أمر لم يكن ممكناً في السابق، وغيرها من الأمثلة، ونلاحظ أحياناً أن ما يحدث من هدر أو مبالغة في عملية الإنفاق مما ينتج عنها ظهور آثار سيئة ومضرة في المجتمع.

المطلب الثاني– الآثار الاقتصادية على تزايد النفقات العامة: نظراً لأهمية النفقات العامة كأداة أساسية من أدوات السياسة المالية، وتأثيرها على النشاط الاقتصادي بشكل مباشر وغير مباشر، ولأهمية هذه الآثار تجدر الإشارة إلى وضع بعض الملاحظات التالية:

1ــ دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة يعتبر أمراً مهماً لأنه يسمح بالتعرف على الوسائل والاستخدامات المختلفة التي يمكن من خلالها توجيه النفقات العامة.

2 ــ إن التعرف على حقيقة الآثار الاقتصادية يتطلب دراسة الوضع الاقتصادي قبل وبعد عملية الإنفاق، وإجراء المقارنة وهذا يتطلب من الباحث جهداً.

3 ــ أن الآثار الاقتصادية للنفقات تتوقف على مصادر التمويل من الضرائب مثلاً، أو القروض العامة أو الإصدار النقدي من جهة، وتتوقف على طبيعة النفقة نفسها وأهدافها وعلى مستوى النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

4 – إن الآثار الاقتصادية قد تكون آثاراً أوليةً تظهر مباشرة وقد تكون غير مباشرة تنتج بعد فترة من خلال الدورة الاقتصادية أو ما يعرف بأثر المضاعف.

أولاَ –الآثار الاقتصادية المباشرة: تحت هذا البند سنتناول بعض الفقرات الهامة:

أ – **الآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك القومي:** إذا كان للنفقات العامة آثار مختلفة في الإنتاج القومي ، فإنها تؤثر أيضاً في الاستهلاك القومي بطريقة مباشرة، وذلك من خلال الزيادة الأولية في الطلب على أموال الاستهلاك نتيجة للإنفاق العام.

1- أثر نفقات الاستهلاك العام أو الحكومي ، فأن أثرها على زيادة الاستهلاك يبدو من خلال ما تقوم الدولة به في سبيل إشباع الحاجات العامة من إنفاق قد يأخذ عدة صور منها شراء سلع تتعلق بأداء الوظيفة العامة، و يرى بعض الباحثين أن هذه النفقات تمثل نوعاً من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، فبدلاً من أن تعطي الدولة للعاملين فيها دخولاً كبيرة تمكنهم من استهلاك السلع والخدمات، فأنها تقوم بتقديمها إليها، وعلى ذلك فإن هذه النفقات لا تؤثر في الواقع على حجم الاستهلاك الكلي، ويظل الفرق واضحاً بين تصدي الدولة لعملية الاستهلاك دون ترك الأفراد يمارسونه، في مدى الحرية لهؤلاء ممارستها في اختيار السلع و الخدمات بأنفسهم.

2 ــ أثر نفقات الاستهلاك الخاصة بالدخول الموزعة على الأفراد، يبدأ في ظهور هذا الأثر عندما تقوم الدولة بتخصيص جزء من النفقات العامة لدفع مرتبات الموظفين وأجورهم (الحاليين والسابقين)، وبالتالي يتجه الجزء الأكبر من دخول الموظفين الموزعة لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات في مقابل ما يؤديه الأفراد من خدمات للدولة أي تعتبر هذه النفقات منتجه، حيث تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي.

ومن جهة أخرى تقوم الدولة بتقديم بعض المساعدات للمواطن في صورة إعانات اقتصادية لصالح بعض الصناعات لغرض تخفيض أثمان المنتجات المحلية، إذ يترتب على مثل هذه النفقات زيادة الطلب و بالتالي زيادة الاستهلاك[15].

ب- أثر النفقات العامة على الاستثمار والإنتاج: تؤثر النفقات العامة على الإنتاج بتأثيرها في مقدرة الأفراد ورغبتهم في العمل، وبتأثيرها في نقل عناصر الإنتاج وزيادة كمية السلع والخدمات المنتجة سواء كانت سلعاً استهلاكية أو سلعاً إنتاجية من حيث توفر الأمن والاستقرار للمواطنين، وهذا يؤدي إلى دفع الإنتاج، كذلك تقوم الدولة على التعليم والصحة لرفع وتحسين مستوى المعيشة كماً ونوعاً وتعمل على زيادة مستوى الاستثمار البشري، ويؤدي الإنفاق العام إلى تغير هيكل الاستخدام في الموارد الإنتاجية أي توزيع الإنتاج، ويطلق علية بالقطاع الجماعي، أي يعمل على تدعيم الإنتاج عن طريق القطاع الخاص والتوسع في الاستثمار عن طريق خفض التكاليف ومنح الإعفاءات.

ثانياً :- الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة: تنتج النفقات العامة آثاراً غير مباشرة على البناء الاقتصادي والاجتماعي تتمثل فيما تولده من زيادات متتابعة في الدخل القومي، وذلك بفعل المضاعف أو بواسطة معجل الاستثمار.

*** أثر مضاعف الاستثمار في النفقات العامة:** برزت أهمية مضاعف الاستثمار كأداة تحليلية في النظرية العامة (لكينز)، إذ يمكننا هذا المضاعف من دراسة أثر تغير الاستثمار على الدخل القومي من خلال ما يحدثه من زيادات في الاستهلاك نتيجة لتزايد الدخل القومي .

فمضاعف الاستثمار : هو العامل الذي يبين مقدار الزيادة في الدخول الناتجة عن زيادة الاستثمار، ويحدد مضاعف الاستثمار العلاقة بين المتغيرين ، فإذا كانت (K) تشير إلى المضاعف، و(IΔ) تشير إلى التغير في الاستثمار، و(YΔ) تشير إلى التغير في الدخل القومي، (ΔC) تمثل التغير في الاستهلاك فأن

$$\Delta Y = K . \Delta I$$

حيث أن $K = \Delta Y \div \Delta I$

فأن $\Delta I = \Delta Y - \Delta C$

$$K = 1 / S \ldots\ldots\ldots\ldots K = 1 \ / \ 1 - \Delta C / \Delta Y$$

و ذلك لان مجموع الميل الحدي للاستهلاك و الميل الحدي للادخار يساوي واحد

$$M PC + PMS =$$

و من الواضح أن العلاقة بين الزيادة في الدخل القومي(Δ Y)، والزيادة في الاستثمار (Δ I)، أي مضاعف الاستثمار (K) يتوقف على سلسلة من الزيادات المتولدة في الاستهلاك، أي على الميل الحدي للاستهلاك، كما يتوقف على درجة استجابة صناعات السلع الاستهلاك للزيادات المتتابعة في الطلب على هذه السلع، وتتوقف هذه الاستجابة على التوقعات المتعلقة بالزيادة في الاستثمار، وعلى درجة مرونة الجهاز الإنتاجي في قطاع سلع الاستهلاك .

وتهدف فكرة المضاعف عند كينز إلى بيان أثر الاستثمار في الدخل القومي ، فقد اعتبر كينز إن هذا الاستثمار هو المتغير الرئيسي، ويبين العصر الحديث إن النظرية أو

الفكرة التي صاغها كينز يمكن تطبيقها على متغيرات أخرى مثل الإنفاق العام والاستهلاك و ..... الخ.

وتجدر الإشارة هنا بأن هناك صعوبة كبيرة في تتبع كيفية توزيع الزيادات المتتالية في الدخول بين المستفيدين من هذه النفقات، لذلك فأنه لا مفر من الاعتماد على ميل واحد لاستهلاك المجتمع.

أهم الانتقادات الموجهة لنظرية المضاعف عند كينز:

1- افترض كينز أن الدخول الناتجة عن الاستثمار المستقل توزع بين الاستهلاك والادخار، وهو أمر يخالف الواقع أحياناً يحدث تسرب لهذا الدخل في صورة اكتناز، أو خلل في الواردات، حينئذ يكون المضاعف أقل من مقلوب الميل الحدي للادخار.

2- افترض أن أثر الزيادة في الدخل على الاستهلاك يحدث فوراً، هذا القول ليس صحيحاً ، إذ أن هذا التغير يحتاج إلي وقت وخلال هذه الفترة قد ينخفض الميل .

3- افترض ارتفاع مرونة الجهاز الإنتاجي وإذا كان هذا صحيحاً بالنسبة للمجتمع المتقدم الذي لا يتمتع بالتوظف الكامل وغير صحيح بالنسبة للدول المتخلفة بسبب ما تعانيه من مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية.

المطلب الثالث-مخاطر تزايد النفقات العامة على الدول النامية :

1 ــ تتمثل في العدالة التوزيعية بين الأقاليم و داخل كل إقليم، وتجدر الإشارة هنا بأن سياسة توزيع النفقات في الدول النامية غير كفؤة، وبالتالي يرى الباحث تلاعب من قبل الطبقة الحاكمة، وإهمال الأقاليم الأخرى التي ينتمي إليه أي مسألة انتماء و ليس الوطن ككل .

2- غياب الوعي وضعف ثقافة المجتمع داخل كل إقليم، يرى الباحث أن الدول المتقدمة نجحت في نمو ثقافة الضواحي و زيادة دخل كبار السن من المواطنين عن طريق نظام الضمان الاجتماعي.

3- عدم تحديد أولويات الإنفاق العام حسب الأهمية النسبية للخدمات المراد تقديمها، أي عدم استكمال المشروعات القائمة وانخراطها في مشروعات جديدة مما يزيد في حجم النفقات العامة على الدولة.

4- الحروب الأهلية بين القبائل، وانعدام الاستقرار السياسي بين شرائح المجتمع، أدى إلى انتشار الجريمة و الفوضى وتدمير ممتلكات الدولة.

5- الاعتماد على النفقات غير المنتجة والمضرة وضعيفة الإنتاجية كالمشاريع المظهرية، والاحتفالات الضخمة المكلفة.

6- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة، وارتفاع قيمة العقود المخصصة لتنفيذ المشروعات العامة بسبب اللجوء إلى العمولات والرشاوى، وذلك في غياب القانون .

7- وجود فوائض في الملكات الوظيفية داخل الإدارات والأجهزة الحكومية أكثر مما يلزم لتأدية الأعمال الموكلة لهم مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج وضياع وتزايد النفقات في صورة مرتبات ومستلزمات تشغيل.

8- غياب القانون وضبط القضاء لردع المخالفين، وعدم وجود أجهزة رقابية فعالة داخل الدول النامية مما أدى إلى الفساد المالي والتبذير في مختلف القطاعات بالدولة .

9- عدم توفر البيانات وإخفاءها في الدول النامية حول نفقاتها و تضليل البيانات والأرقام للجهات المختصة.

الخاتمة: المالية العامة ماثلة في أصل الحوادث الكبرى التي غيرت حياة البشر، فالواقع أن عدد كبير من الثورات و الاضطرابات التي عرفتها البشرية في الماضي والحاضر كان سببها مالي.

نجدها أيضاَ أصلاَ للحركات الاجتماعية التي قلبت المجتمعات رأساَ عن عقب، خاصة المجتمع الأوروبي كان سببها الضريبة وهي العمود الفقري في المالية العامة، ويمكن القول أن النظام المالي للدولة يشكل جزء من نظامها الاقتصادي وأن النفقات العامة هي إحدى المتغيرات الاقتصادية يمكن التأثير فيها وتوجيهها بشكل يحقق أهداف المجتمع .

وليس ثمة ريب إن إشباع الحاجات العامة إنما يتم من خلال النفقات العامة، وهي تتحدد بقدرة الحكومة علي تدبير إيرادات عامة تكفي لتحقيق هذه الغاية، وبالتالي تشكل النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة ثلاثة محاور رئيسية للنشاط المالي العام وثلاث أدوات أساسية للسياسة المالية وتهدف هذه أساساَ إلى:

أ ــ توفير السلع والخدمات العامة.

ب ــ تحقيق العدالة في توزيع الدخول والثروة القومية.

ج ــ تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية في إطار من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

النتائج والتوصيات

أولاَ- النتائج: من خلال استعراض الباحث لما سبق ذكره توصل إلى النتائج التالية:

1- إن الغاية من النفقة العامة هي تحقيق المنفعة العامة ورفاهية المجتمع في ظل العولمة الاقتصادية في العالم.

2- التأثير في المتغيرات الاقتصادية بهدف زيادة الدخل بين شرائح المجتمع و فئاته لغرض إشباع الحاجات العامة .

3- الاعتماد على النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي ومكوناته في المجتمع عند وضع السياسات الاقتصادية .

4- التنسيق بين الإدارات العامة المختلفة التي تقوم بتأدية وتوفير وتنفيذ الخدمات العامة للمجتمع.

5- تفشي حالات الفساد الحكومي أدى إلى ضياع الكثير من مبالغ الإنفاق العام .

6- ارتفاع عدد الموظفين، وارتفاع حجم الملحقات الضرورية لسير عمل الإدارات أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة .

7 ــ التجارب التي خاضتها بعض الدول في مجال ثقافة المجتمع قليلة أثبتت أنها وسيلة للحد من النفقات غير المنتجة.

8- إن انتشار التعليم في وقتنا الحاضر أدى إلى زيادة وعي الأفراد بحقوقهم مما أدى إلى تدخل الدولة لتحقيق التوازن والحد من الفروق بين طبقات المجتمع الفقيرة منها والغنية.

9- إن تنمية خدمات الدولة بصورة صحيحة و تقديمها للأفراد والاستفادة منها أدى إلى نمو المجتمع وزيادة الناتج القومي للمواجهة مطالب السكان الجدد .

10- نظراً لتطور الجهاز الإداري للدولة و تعقده واتساع الإنفاق العام و تعدد مجالاته فقد أصبح توزيع الإنفاق العام يتم على مراحل متعددة بحيث يخصص مبلغ إجمالي لكل جهاز من الأجهزة الرئيسية ليقسم كل جهاز نفقاته .

11 – يرى الباحث بوضوح اتجاه النفقات العامة إلى التزايد باطراد بصرف النظر عن درجة النمو الاقتصادي والاختلاف في الطبيعة بين النظم الاقتصادية .

12– وجود علاقة طردية بين الأسعار والنفقات العامة، أي تكون سبب الزيادة في النفقات العامة تعود إلى ارتفاع الأسعار وليس إلى زيادة كمية السلع والخدمات.

13– ونستنتج أن النفقات العامة الاجتماعية وزيادتها لا تتوقف على الزيادة الكمية في السكان فحسب، بل على التركيبة السكاني، فاحتياجات الأطفال تختلف عن احتياجات الشباب واحتياجات الشيوخ كما تختلف احتياجات أهل المدن عن أهل الريف أي يرتبط توزيع النفقات الاجتماعية على قنواتها المختلفة على حسب التوزيع العمري والنوعي والجغرافي لهؤلاء السكان.

14– زيادة الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب والتهديدات الخارجية ،وما يصاحبها من ارتفاع في تكاليف التسليح.

15– غياب سياسة ترشيد الإنفاق العام و ضعف كفاءته، حيث يغلب على الإنفاق العام طابع التبذير.

ثانيا– التوصيات: بناء على النتائج التي خلصت إليها الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

1– ضرورة توزيع النفقات العامة توزيعاً عادلاً بين مناطق الدولة حتى تتحقق التنمية التي يستفيد منها الجميع و ليس فئة خاصة أو منطقة محدودة .

2– تحديد أولويات للإنفاق العام بحسب الأهمية النسبية للخدمات المراد تقديمها.

3– تجنب الإسراف والتبذير عند القيام بالإنفاق العام، كما يحدث في تركيبة الإدارات في الدول النامية.

4– التأثير في المتغيرات الاقتصادية بهدف زيادة الدخل القومي لغرض إشباع الحاجات العامة .

5– الابتعاد ما أمكن عن النفقات غير المنتجة، أو تكون إنتاجيتها ضعيفة كالمشاريع المظهرية، مثل إنشاء ملعب للكرة في قرية صغيرة يفوق عدد سكانها .

6- رسم سياسات الإنفاق للدولة في حدود اختصاصه، تبعاً للخطط و المشروعات المراد تنفيذها وفق الموارد المالية المتاحة لها استكمالها على حسب الخطط المعدة لها .

7- دعم و تطوير الجهاز الرقابي للدولة، وذلك من خلال سن القوانين و اللوائح على كل عملية إنفاق لتجنب الاختلاس والإسراف و المبالغة في تقييم الخطط من الناحية المالية وردع المخالفين.

8- البحث عن مصادر بديلة لزيادة حصيلة الإيرادات لمواجهة النفقات المتزايدة في الدولة.

9- الاهتمام باتباع سياسة ترشيد الإنفاق العام من أجل مواجهة المستقبل وحفظ موارد الدولة من المخالفين .

10 – الرجل المناسب في المكان المناسب أي النظر في الأعداد الهائلة في الوظائف وخلق فرص عمل جديدة ،وذلك من أجل التوازن في مسيرة التنمية .

11- قبل كل هذا هو الأخذ بنمو ثقافة المجتمع والتخلص من التلف والجهل من أجل بناء المجتمع في ظل العولمة الجديدة.

قائمة: المصادر و المراجع.

1 ـــــ د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، اقتصاديات المالية العامة دراسة نظرية تطبيقية، مصر، القاهرة، دار الكمالية سنة 1990 ،للنشر ،ص 54.

2-د. خالد شحادة الخطيب ود. أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الأردن – عمان، دار النشر الأوائل سنة 2012 ، ط4 ، ص76-77

3- د. منصور ميلاد، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للنشر، طرابلس، سنة النشر 2004 ،ص37-38.

4- د. سلام الشامي، تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية، الأردن ، ع36، م 9 2014.

5- د. محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، جامعة حلب، سنة النشر 1981 ،ص 88-89.

6- د. عبد الكريم بركات وآخرون، المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، سنة النشر 1986 ،ص 157-159 .

7- النشرة الاقتصادية – مصرف ليبيا المركزي، الربع الرابع 2016.

8- د. منصور ميلاد، مرجع سابق ص40-41 .

9- د. خالد شحادة وآخرون، مرجع سابق ص 78-79 .

10- د. منصور ميلاد، مرجع سابق ص46 .

11- بول أ. ساموبلسون وآخرون، الاقتصاد، الأهلية للنشر ط15 ، الأردن – عمان، سنة النشر2006 ص334-335.

12- بول أ. ساموبلسون ، مرجع سابق ، ص 334-336.

13- د.عاطف صدقي، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية ،مصر –القاهرة سنة النشر 1970 ،ص 172 .

14- د. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة – الإسكندرية – مصر، سنة النشر 1996 ، ص110.